E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/100
3 February 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الانسان

دور مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الانسان

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٦	٣
أولا - استعراض عام للأنشطة في عام ١٩٩٨	٧-١٤	٤
ثانيا - أنشطة مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسـان في كمبوديا في عام ١٩٩٨	١٥-٧٩	٦
ألف - المساعدة في الإصلاح التشريعي	١٥-١٦	٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثانيا- (تابع)		
باء - إقامة العدل.....	١٧-٣٠	٩
جيم - المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.....	٣١-٣٢	١٢
دال - التقارير الواجبة بموجب معاهدات والالتزامات الدولية.....	٣٣-٣٦	١٢
هاء - مساعدة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان	٣٧-٤٣	١٣
واو - البرامج التعليمية والتدريبية وإعداد هذه البرامج	٤٤-٦٤	١٤
زاي- المعلومات والوثائق	٦٥-٧٠	١٩
حاء- الرصد وأنشطة الحماية	٧١-٧٤	٢٠
طاء- شبكة المكاتب الإقليمية.....	٧٥-٧٩	٢١
المرفق: المنح المقدمة إلى مشاريع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨		٢٣

مقدمة

١- عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، أنشئ مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لتأمين استمرار وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا بعد انتهاء ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وتشمل مهام الوجود التنفيذي لحقوق الإنسان طبقاً لهذا القرار ما يلي:

(أ) إدارة تنفيذ برامج المساعدة التعليمية والتقنية وبرنامج الخدمات الاستشارية وتأمين استمرارها؛

(ب) مساعدة حكومة كمبوديا التي ستنشأ بعد الانتخابات، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها مؤخرا، بما في ذلك إعداد التقارير التي ستقدم إلى لجان الرصد ذات الصلة؛

(ج) تقديم الدعم لمجموعات حقوق الإنسان الحسنة النية في كمبوديا؛

(د) المساهمة في إنشاء و/أو تقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(هـ) الاستمرار في المساعدة في صياغة وتنفيذ تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(و) الاستمرار في المساعدة في تدريب المسؤولين عن إقامة العدل.

٢- وطلبت اللجنة من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان في كمبوديا أيضاً أن يقدم الدعم لعمل الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا لتأدية ولايته التي تشمل ما يلي: (أ) الإبقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛ (ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ (ج) مساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣- ورحبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٦٠/١٩٩٨، بالدور المستمر الذي تؤديه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا وبالزيارة التي قامت بها إلى كمبوديا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤- وطلبت اللجنة الى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا، بمساعدة حكومة كمبوديا على تأمين حماية حقوق

الإنسان لجميع السكان في كمبوديا وأن يكفل توفير الموارد الكافية لتعزيز أداء المكتب لمهامه في كمبوديا. ورحّبت اللجنة أيضا بموافقة حكومة كمبوديا على تمديد ولاية المكتب في كمبوديا.

٥- وطلبت اللجنة الى الأمين العام أن يقدم تقريرا في دورتها الخامسة والخمسين عن دور مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٣ من القرار ١٩٩٨/٦٠.

٦- وبعد ذلك، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٣/١٤٥ بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا ورحّبت في هذا القرار بتقرير الأمين العام، لا سيما بالفرع المتعلق بالدور الذي يؤديه مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا.

أولا - استعراض عام للأنشطة في عام ١٩٩٨

٧- خيمت ظلال الأحداث التي وقعت في تموز/يولية ١٩٩٧ على المناخ السياسي في عام ١٩٩٨، واستمرت إقامة سياسيين كثيرين تابعين للمعارضة خارج البلد أشهراً عديدة. ونتيجة لذلك، انخفضت مستويات الأداء في الجمعية الوطنية بدرجة كبيرة وتعرض العمل في الوزارات لعقبات بسبب عدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى التوجيه. وتباطأت كذلك أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب ولكن سجلت مع ذلك برامج كثيرة إنجازات مفيدة.

٨- واستغرق التحضير للانتخابات ولفترة ما بعد الانتخابات السنة بأكملها لعدم انتقال مقاليد السلطة إلى الحكومة الجديدة قبل أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. واشتركت جميع الوحدات في المكتب بطريقة أو بأخرى في الأنشطة المتصلة بالانتخابات. وقدمت وحدة المساعدة القانونية المساعدة في صياغة الإطار القانوني للانتخابات وعملت مع اللجنة الانتخابية الوطنية على وضع اللوائح والإجراءات. ووضعت وحدة التعليم والتدريب والإعلام برنامجا تدريبيا بشأن الديمقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات واستخدم هذا البرنامج في تدريب القوات المسلحة، والشرطة، والمسؤولين عن الانتخابات المحلية. وزادت إمكانية الرصد بالمكتب بإضافة ستة أفرقة متنقلة للرصد وقامت وحدة للتحليل بجمع وتحليل وتصنيف معلومات عن العنف والتخويف المتصلين بالانتخابات في سلسلة تتكون من سبعة تقارير نشرت بالنيابة عن الممثل الخاص للأمين العام. ووضعت هذه الوحدة أيضاً تقريرين موضوعيين عن وصول أحزاب المعارضة الى وسائط الإعلام. وترجمت جميع التقارير المتعلقة بالرصد الى لغة الخمير واللغة الانكليزية ووزعت على نطاق واسع.

٩- وقام المكتب بتأدية مهامه بالتعاون الوثيق مع منظمات وهيئات أخرى مشتركة في العملية الانتخابية، منها وحدة المساعدة الانتخابية التي تدعمها الأمم المتحدة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام، والمراقبين التابعين لهذا المكتب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته منسقاً للمساعدة في العملية الانتخابية، وكذلك مع المراقبين المحليين

والأجانب، وعدد كبير من الزائرين المهتمين بالعملية. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، عندما وقعت سلسلة من المظاهرات بالشوارع وتم قمعها بالقوات المسلحة، اتخذت مشاركة المكتب شكلاً مختلفا حيث قام معظم الموظفين بالمكتب بالمراقبة النهارية والليلية للأحداث في شوارع بنوم بنه بهدف تخفيض مستوى العنف ومنع المواجهة كُلّما أمكن ذلك. وعمل المكتب على حماية ومساعدة المتظاهرين الذين تعرضوا للضرب أو للتهديد من جانب الشرطة والأقليات الفييتنامية الإثنية، اللذين كانا يتعرضان أحياناً للتهديد من جانب المتظاهرين. وفي هذه الفترة، أصدر المكتب ستة بيانات لاسترعاء نظر السلطات والمتظاهرين على حد سواء إلى مصادر النزاع المحتملة.

١٠- وطوال هذا العام، كان مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا على اتصال وثيق بالسلطات الكمبودية بشأن عدد كبير من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية في كانون الثاني/يناير، أثيرت مسألة مذكرة التفاهم التي تحكم مكتب كمبوديا. وكانت المذكرة الأساسية تشمل الفترة من آذار/مارس ١٩٩٦ الى آذار/مارس ١٩٩٨. وفي أيار/مايو، وافقت الحكومة على اقتراح المفوضة السامية بتمديد مذكرة التفاهم سنتين أخريين إلى آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة مرسوما بإنشاء اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان وكلفت هذه اللجنة بمهمتين رئيسيتين هما التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان، بما في ذلك الانتهاكات التي قدم الممثل الخاص للأمين العام معلومات عنها في مذكرتيه المرسلتين إلى الحكومة في آب/أغسطس ١٩٩٧ وأيار/مايو ١٩٩٨، وإعداد مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. ولا يزال المكتب والممثل الخاص على إتصال دائم باللجنة القانونية لحقوق الانسان. وسيقدم المكتب المساعدة التقنية اللازمة في هذا الشأن.

١١- وفي عام ١٩٩٨، استمر المكتب في تقديم الدعم الوثيق لعمل الممثل الخاص، السيد توماس هاماربرغ. وقام الممثل الخاص في عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى الزيارة المشتركة التي قام بها مع المفوضة السامية في كانون الثاني/يناير، بأربع زيارات أخرى إلى كمبوديا. وأجرى في كل زيارة عدة لقاءات مع كبار المسؤولين في الحكومة الملكية لكمبوديا، لا سيما مع كل من رئيس الوزراء الأول والثاني، ووزيري الداخلية والدفاع، والمسؤولين في وزارتي العدل والإعلام. وفي هذا العام أيضاً، أتيحت للممثل الخاص الفرصة لإجراء مقابلة مع الملك مرتين. وقابل الممثل الخاص بانتظام سياسيين تابعين للمعارضة، وممثلين للمنظمات غير الحكومية، وأعضاء السلك السياسي. واتخذ المكتب الترتيبات اللازمة لهذه الزيارات كما قام بموافاة الممثل الخاص بالمواد الأساسية اللازمة لتقاريره المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة. ويقوم المكتب بتوزيع هذه التقارير على نطاق واسع بكل من اللغة الانكليزية ولغة الخمير، فضلاً عن نسخ من قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة.

١٢- وبالإضافة إلى الدعم الذي قدمه المكتب لزيارات الممثل الخاص، قدم المكتب الدعم لبعثتين أخريين هامتين. ففي نيسان/أبريل، قام خبيران في البحث الجنائي (البروفيسور بيتر بيرنس والسيد أهارون باغات) بزيارة كمبوديا بناء على دعوة من الحكومة للمساعدة في التحقيقات الجارية بشأن الهجوم بالقنابل اليدوية الذي وقع في آذار/مارس ١٩٩٧ وحوادث القتل التي وردت للمكتب بلاغات عنها بعد القتال الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٧. وتبين أن تقريرهما كان حافزا مفيدا لتجديد المناقشات مع الحكومة بشأن ضرورة الشروع في إصلاح شامل للجهاز القضائي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المكتب المساعدة لفريق الخبراء الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت للقانون الدولي والقانون الإنساني من جانب الخمير الحمر ولاقتراح تدابير للتوصل الى المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية ومعالجة قضية المساءلة الفردية.

١٣- وفي آذار/مارس، قام السيد أيان مارتن، المستشار الخاص للمفوضة السامية المعني بعمليات الوجود الميداني، بزيارة المكتب ويحتوي التقرير الذي أعده السيد مارتن على عدد من التوصيات القيّمة بشأن برنامج المكتب وإدارته ويجري تدريجيا تنفيذ ما جاء بهذه التوصيات. وأجرت الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وهي من كبار المانحين في الصندوق الاستئماني لكمبوديا، تقييما مخصصاً لعمل المكتب في حزيران/يونيه، وقام أحد كبار المسؤولين بالوكالة أيضاً بزيارة المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر. وأسفر التقييم الذي أجرته هذه الوكالة عن تجديد تمويلها لأنشطة المكتب بنفس المستويات الحالية.

١٤- وأجريت عدة تعديلات في الملاك الوظيفي للمكتب منها تعيين مدير جديد في كانون الثاني/يناير، وموظف جديد لحقوق الإنسان بوحدة المساعدة القانونية، وموظف إداري جديد في نيسان/أبريل - أيار/مايو. وغادر موظف حقوق الإنسان الذي كان يعمل مع المنظمات غير الحكومية في أواخر عام ١٩٩٨. وانتهت عقود عدد كبير من متطوعي الأمم المتحدة الذين كانوا يعملون في مكتب بنوم بنه وفي شبكة المكاتب الاقليمية كما انتهت عقود جميع المعاونين القضائيين الستة. ويستهلك اختيار وتعيين البدلاء لهذا العدد الكبير من الأشخاص وقتاً طويلاً ويستوجب إجراءات معقدة. ولم تستكمل بعد إجراءات التعيين في وظيفة رئيس وحدة المساعدة القانونية الشاغرة منذ مدة طويلة.

ثانيا - أنشطة مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في عام ١٩٩٨

ألف - المساعدة في الإصلاح التشريعي

١٥- يؤدي مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا عدة أنشطة من أجل وجود إطار قانوني يتفق مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان ويكفل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن أجل تقوية هذا الإطار وتدعيمه.

١٦- ولم تباشر الجمعية الوطنية واللجان التابعة لها في عام ١٩٩٨ أي نشاط طوال سبعة أشهر تقريبا بسبب الانتخابات التي أجريت في تموز/يوليه. والطريق السياسي المسدود الذي وجد في الفترة السابقة للانتخابات والفترة اللاحقة لها. وتأخر بالتالي النظر في عدد كبير من القوانين واعتمادها. ومع ذلك، قدم المكتب المساعدة التقنية إلى الجمعية الوطنية واللجان التابعة لها، والحكومة الملكية ووزاراتها المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والهيئات والجمعيات الأخرى، بشأن إعداد مشاريع القوانين التالية:

(أ) قانون تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. الغرض من هذا القانون هو حماية الحق في تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وفي تنظيم أنشطتها. وأعد المكتب، مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية، تعليقات على المشروع، ونُوقشت هذه التعليقات على نطاق واسع خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، عُمم مشروع جديد يتضمن عقبات في سبيل تكوين الجمعيات. وأجرى الممثل الخاص مقابلة مع الوزير المشارك للداخلية، السيد سار خينغ، وأعرب له عن قلقه بشأن هذا المشروع. وذكر الوزير أنه يؤيد الرجوع إلى مشروع عام ١٩٩٦ الأقل تقييدا وعلم المكتب بعدئذ أن وزارة الداخلية قررت عدم تأييد مشروع عام ١٩٩٨. ويتعاون المكتب مع لجنة التعاون الكمبودية ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية لاتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز الموافقة على مشروع ١٩٩٦/١٩٩٧؛

(ب) قانون المعوقين. يعالج مشروع قانون المعوقين حقوق المعوقين، بما في ذلك الحق في عدم التمييز والصحة والأمان. ولا يزال المشروع قيد البحث مع المنظمات غير الحكومية والرابطات المعنية بالمعوقين؛

(ج) قانون النظام الأساسي للقضاة. ينص هذا القانون على المبادئ الأساسية لاستقلال القضاة وحيادهم وكفاءتهم ونزاهتهم. واشترك المكتب في جلسات العمل التي دعت اليها جمعية القانون الدولي لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ١٩٩٨ من أجل النظر في النص المنقح. وسترسل قريبا التعليقات التي أسفرت عنها هذه الجلسات بشأن مشروع القانون الى وزارة العدل؛

(د) قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية. يعالج قانون الإجراءات الجنائية القواعد التي ينبغي احترامها في جميع مراحل الدعوى الجنائية. ويعالج قانون العقوبات الجرائم الجنائية. وبعد قيام مستشار عيّنه المكتب بمراجعة القانونين في عام ١٩٩٧، أرسلت وزارة العدل مشروع قانون العقوبات ومشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى فرنسا لمراجعتهما من جانب قضاة فرنسيين. وأعيد المشروعان مؤخرا الى كمبوديا ووافق وزير العدل على موافاة المكتب بنسخة من كل من النصين المنقحين والتعليقات عليهما قبل إرسالهما إلى مجلس الوزراء؛

(هـ) قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وضع المكتب مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في أواخر عام ١٩٩٧ مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. واشترك المكتب في أوائل عام ١٩٩٨ في اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية ووزير العدل بشأن هذا الموضوع. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أنشئت لجنة مؤقتة لحقوق الإنسان (تسمى اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان) بمرسوم فرعي؛ ومن مهام هذه اللجنة وضع مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وقدم المكتب نسخة من مشروع عام ١٩٩٧ الى اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان. وفي أواخر عام ١٩٩٨، وبعد تشكيل الحكومة الجديدة، أعرب عدد كبير من المانحين ومن المنظمات غير الحكومية عن اهتمامه بتجديد المناقشة بشأن إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وسيبذل المكتب قصارى جهوده لتشجيع مثل هذه المناقشة بالتنسيق مع وزارة العدل؛

(و) قانون منع العنف المنزلي. وصل قانون منع العنف المنزلي الى مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٩٧. ولا يزال قيد البحث أمام لجنة مراجعة القوانين. وسيواصل المكتب التماس الدعم لهذا التشريع الذي يعتبر حاسماً لتحسين حالة المرأة الكمبودية؛

(ز) قانون الأرض. وافق مجلس الوزراء على وضع مشروع قانون لقانون الأرض ليحل محل قانون الدولة الكمبودية لعام ١٩٩٢. وتلقى المكتب مؤخرا نسخة من المشروع ويقوم حاليا بدراستها. وسيشارك المكتب أيضاً في مناقشات بشأن مشروع القانون الذي وضعته المنظمات غير الحكومية المعنية بالوصول إلى الأرض والقضايا المتعلقة بملكيتها.

(ح) التشريع الفرعي للصحافة: المرسوم الفرعي والإعلان. هذان الصكان هما الصكان التنفيذيان لقانون الصحافة. وطلبت وزارة الإعلام من المكتب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أن يعلّق على الصكين التنفيذيين اللذين سيصدران بموجب قانون الصحافة: المرسوم الفرعي الذي يحدد الأمن القومي والاستقرار السياسي، والإعلان المتعلق بالهوية الصحفية والتسجيل. وأعرب المكتب عن قلقه بشأن كلا الصكين وقدم تعليقات تفصيلية إلى الوزارة، لا سيما بشأن ردود فعلهما على حرية التعبير والصحافة. وأعربت اللجنة المعنية بالعمل في مجال حقوق الإنسان، ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، ورابطة المراسلين بلا حدود عن قلق مماثل. ولم يعتمد الصكان التنفيذيان؛

(ط) المساعدة في تنفيذ القوانين. يواصل المكتب مراقبة تنفيذ القوانين من أجل التأكد من تطبيقها بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ورصد المكتب تنفيذ قانون المجلس الدستوري، وبوجه خاص إجراءات اختيار وتعيين أعضائه من جانب الملك، ومجلس القضاء الأعلى، والجمعية الوطنية. وأبلغ المكتب أوجه القصور التي وجدها في هذه العملية إلى الأمين العام عن طريق ممثله الخاص في سياق ملاحظات الأمم المتحدة على العملية الانتخابية؛ ورصد المكتب أيضاً تنفيذ قوانين الجنسية؛ والهجرة؛ والعمل؛ والقضاء على الاختطاف والاتجار بالأشخاص وبيعهم واستغلالهم، عن طريق مراقبة الدعاوي القضائية وتبادل المعلومات والمشورة وتقديمها للمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية المحلية؛

(ي) قانون الأحزاب السياسية. قام المكتب أيضاً بمراقبة تنفيذ قانون الأحزاب السياسية الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بدقة. وأجرى المكتب مناقشات مع المسؤولين بوزارة الداخلية بشأن عملية تسجيل الأحزاب السياسية. وطعن المكتب في المطالبة بتقديم معلومات عن الأعضاء في الأحزاب (مثل الجنس والمهنة) بالإضافة الى البيانات الأصلية المنصوص عليها في قانون الأحزاب السياسية. وأبلغ المكتب الوزارة بالعقبات التي تقيمها السلطات المحلية إزاء فتح مكاتب الأحزاب السياسية وتوزيع بطاقات العضوية فيها. وأثيرت أيضا مشكلة الأجنحة المتنافسة للحزب الواحد التي تحاول التسجيل بنفس الاسم. ونوقش التعميم الذي صدر من وزارة الداخلية في شباط/فبراير والذي يتضمن أحكاماً مخالفة للدستور وقانون الأحزاب السياسية؛

(ك) قانون الانتخابات. قام المكتب بمراقبة تنفيذ قانون الانتخابات بدقة. وقدم تعليقات على عملية اختيار وتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية واللجان الانتخابية الاقليمية. وقام بتحليل الوثائق التي وضعتها اللجنة الانتخابية الوطنية، مثل القواعد واللوائح، والأدلة والتعليقات، وقدم للجنة مقترحات من أجل زيادة اتفاق مضمونها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأعرب المكتب عن قلقه للتعديلات المراد إدخالها على قانون الانتخابات والتي تهدف الى تخفيض الفترة المسموح بها للطعن. بيد أنه يؤيد التعديلات المتعلقة بتغيير مواقع فرز الأصوات من مستوى القرية (مكان الاقتراع) الى مستوى المركز (commune)؛

(ل) قانون المجلس الدستوري. ينص هذا القانون على تنظيم وعمل المجلس الدستوري الذي يهدف إلى كفالة حماية واحترام الدستور، وتفسير الدستور والقوانين، والنظر في المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية والفصل فيها. ودعي المكتب إلى المشاركة في اللجنة البرلمانية ذات الصلة بصفة استشارية ونجح في إجراء بعض التعديلات بشأن الأحكام المتعارضة مع الدستور. واعتمد قانون المجلس الدستوري في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨. وجرى بعد ذلك تعيين أعضاء اللجنة ولكنها لم تباشر عملها بالكامل بعد ولم تبدأ في تأدية ولايتها المتعلقة بالفصل في المنازعات الانتخابية.

باء - إقامة العدل

برنامج المعاونين القضائيين

١٧- بدأ برنامج المعاونين القضائيين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقدّم الدعم الإداري والمالي للمشروع. وتشمل الأهداف الرئيسية لبرنامج المعاونين القضائيين تحسين إدارة الجهاز القضائي ونوعيته عن طريق تقديم المشورة والمساعدة اليومية للمحاكم، والمساهمة في زيادة فعالية النظام القضائي عن طريق تحسين قدرة المحاكم الكمبودية على التنسيق مع الشرطة، وإدارة السجون، والعسكريين، والإدارة المحلية؛ ووضع الأسس اللازمة لتحديد الطرق المؤدية إلى النهوض بالنظام القضائي، بما في ذلك تعديل القوانين، لكي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ووضِعت في أيلول/سبتمبر وثيقة موجزة عن أهداف وإنجازات البرنامج واستُخدمت هذه الوثيقة في جمع التبرعات وفي الاستعراض الثلاثي للمشروع الذي قام مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيمه في كانون الأول/ديسمبر والذي تم بالاشتراك بين وزارة العدل والمكتب ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في منتصف هذا الشهر.

١٨- وفي عام ١٩٩٨، وجد معاونون قضائيون في ثمانية من المحاكم الإقليمية والمحلية. وكان المعاونون من المحامين ذوي الخبرة المنتمين إلى بلدان أخرى ومع كل منهم مساعد كمبودي. ولا تزال المحاكم المزودة بمعاونين قضائيين تتلقى مساعدة مادية وأجهزة ضئيلة لتحسين فعاليتها. ولتوسيع نطاق الفوائد المستمدة من برنامج المعاونين

القضائيين إلى محاكم أخرى، يجري حالياً النظر في فتح بعض المكاتب الجديدة وفي إغلاق المكاتب التي عملت منذ عدة سنوات. وبدأت في أواخر عام ١٩٩٨ الإجراءات اللازمة لتعيين مجموعة جديدة من المعاونين القضائيين.

١٩- وواصلت وزارة العدل تقديم الدعم الكامل للبرنامج وطلبت من المكتب مرة أخرى مؤخراً توسيع نطاق البرنامج.

القضايا المتعلقة بالسجون

٢٠- واصل المكتب تقديم المشورة والمساعدة بشأن الإطار القانوني الذي يحكم السجون والأوضاع القانونية والمادية للاحتجاز.

٢١- ولا يزال الإعلان المتعلق بالسجون (Prakas)، الذي وقّع عليه وزيرا الداخلية في آذار/مارس ١٩٩٨، الأساس القانوني للعمل في السجون الكمبودية. وقدم المكتب إلى إدارة السجون التابعة لوزارة الداخلية تعليقات على هذا الإعلان واقترح بعض الأحكام الجديدة.

٢٢- وتنص لوائح السجون على المبادئ التوجيهية لإدارة السجون. ويجري حالياً وضع هذه اللوائح كجزء من مشروع لإصلاح السجون تقوم بتمويله هيئة المعونة الأسترالية. ويتلقى المكتب بانتظام مشاريع لوائح جديدة للتعليق عليها قبل وضعها في صيغتها النهائية.

٢٣- وفي عام ١٩٩٨، قام المكتب بعدة زيارات للسجون في كمبوديا لرصد الأوضاع المادية والقانونية للاحتجاز والتأكد من اتفاقها مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وقدم المكتب المشورة للجهاز القضائي والمسؤولين بالسجون بشأن عدة قضايا مثل طول مدة الاحتجاز السابقة للمحاكمة. وقام المكتب، بالتعاون الوثيق مع منظمات غير حكومية وطنية، بمساعدة عدد كبير من المحتجزين في الحصول على محامين. وساهم المكتب أيضاً، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، في تخفيف المشاكل المتعلقة بعدم كفاية الرعاية الصحية والأغذية، وقلّة الهياكل الأساسية المادية للسجون في كمبوديا.

٢٤- ويعد المكتب الآن بياناً موجزاً للممثل الخاص عن حالة السجون في جميع أرجاء البلد، لا سيما عن التأخير في تخصيص الأموال اللازمة للسجون الإقليمية لشراء الحصص الغذائية للسجناء، والنقص في الأدوية، والأوضاع غير المشروعة للاحتجاز، وتقييد السجناء بالأغلال وإساءة معاملتهم، وفرار السجناء، وعدم التحقيق في حوادث القتل والوفاة المتعلقة بالسجناء.

إرسال تقارير سرية إلى الحكومة

٢٥- واصل المكتب إرسال تقارير سرية إلى الحكومة بشأن حالات فردية لانتهاك حقوق الإنسان وبشأن مواضيع أخرى أوسع نطاقاً. والهدف من هذه التقارير هو مساعدة الحكومة على التحقيق بصورة فعالة في تلك الانتهاكات وعلى تنفيذ القانون وإقامة العدل.

٢٦- وبعد قيام المكتب في آب/أغسطس ١٩٩٧ بموافاة الحكومة بمذكرة الممثل الخاص المتعلقة بحوادث القتل والاختفاء التي وقعت بعد القتال في تموز/يوليه، قام المكتب في أيار/مايو بموافاة الحكومة بمذكرة ثانية للممثل الخاص في هذا الشأن. وفي نفس الوقت، أحال المكتب إلى الحكومة التقرير الذي وضعه الخبيران في التحقيق الجنائي اللذان قاما بزيارة كمبوديا لتقييم التقدم المحرز في التحقيقات المتعلقة بواقعة الهجوم بالقنابل اليدوية في آذار/مارس ١٩٩٧ وحوادث القتل التي وقعت بعد القتال في تموز/يوليه.

٢٧- وتشمل البلاغات السرية الأخرى التي أرسلها المكتب إلى الحكومة في عام ١٩٩٨ رسالة في كانون الثاني/يناير عن شبكة للاتجار بالأشخاص في كوه كونغ. وفي حزيران/يونيه، وجّه المكتب رسالة إلى وزير الدفاع بشأن قيام عدد من أفراد قوات الدرك الملكي بمحاصرة المحكمة الجزئية في بنوم بنه وتهديد المسؤولين لمنعهم من إخلاء سبيل شخصين كان يُشتبه في ارتكابهما جريمة قتل ثم تبين عدم وجود أدلة ضدهما. واضطرت المحكمة إلى وضع الشخصين في الحبس الاحتياطي لصون سلامتهما. وألقي بعد ذلك القبض على فردين من قوات الدرك ولكن أخلي سبيلهما في وقت لاحق بكفالة. وفي حزيران/يونيه أيضاً، وجه المكتب رسالة بشأن توقيف واحتجاز أحد الأفراد لقيام أسرته بتأجير عقار مملوك له لحزب سياسي من أحزاب المعارضة بعد توجيه تُهم كاذبة إليه. وأخلي سبيل هذا الفرد بعد ذلك عند طعنه في الاحتجاز ولكن ألقي عليه القبض مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨- وأرسل المكتب في حزيران/يونيه رسالة بشأن المشروع المقدم لمنع المظاهرات العامة، ورسالة في تموز/يوليه بشأن التعدي على ستة أشخاص بالضرب، منهم زوج سيدة تباشر نشاطاً في المعارضة، أثناء وجودهم في الاحتجاز. وفي تموز/يوليه، وجّه المكتب رسالة إلى وزارة الداخلية للاحتجاج على إمتناع الشرطة في كوه كونغ عن تحرير محضر بشأن نزاع يتعلق بقطعة من الأرض لكون زوجة رئيس الشرطة القضائية طرفاً في النزاع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل المكتب معلومات إلى النائب العام عن قيام أحد أصحاب المواخير في مقاطعة بنتاي منشاي بالتعدي على عاهرة شابة بالضرب حتى الموت. ورغم الأقوال التفصيلية لشهود العيان، أخلي سبيل المتهم بدعوى عدم كفاية الأدلة.

٢٩- وفي فترة الانتخابات، أرسل المكتب إلى الحكومة سبعة تقارير بشأن حوادث عنف وتخويف ذات صلة بالانتخابات وأرسل إليها أيضاً تقريراً عن حوادث القتل باستخدام العنف التي سُجِّلت في بنوم بنه وفي المنطقة المجاورة لها لدى قيام المعارضة بالاحتجاج على الإجراءات الانتخابية. وقام المكتب في مناسبتين بموافاة الحكومة بأسماء الأشخاص الذين وردت معلومات عن احتجازهم أثناء المظاهرات واختفائهم بعد ذلك.

٣٠- وفي كانون الأول/ديسمبر، وجّه المكتب رسالة إلى كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، وبلدية بنوم بنه بشأن الجوانب القانونية والإنسانية المتعلقة بمركز احتجاز غير قانوني للمعدمين في ضواحي بنوم بنه، ودعا إلى غلقه.

جيم - المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٣١- غادر رئيس لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي البلاغات، التي يقدم المكتب مساعدة تقنية ومادية كبيرة لها، البلد بعد القتال الذي وقع في تموز/يوليه، وتوقفت اللجنة عن العمل بعد مغادرته. ولدى عودته في أوائل عام ١٩٩٨، فقد مقعده في الانتخابات التي جرت في تموز/يوليه. وعين رئيس وأعضاء جدد للجنة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري المكتب اتصالات مع الرئيس والأعضاء الجدد.

٣٢- وتوقفت في شباط/فبراير المناقشات المتعلقة بوضع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التي كان للمكتب ضلع كبير فيها. ويقوم المكتب حالياً باتصالات أولية لإحياء هذه المناقشات ويستخدم كنقطة بداية لها مشروع القانون الذي أعده المكتب في عام ١٩٧٧ بالاشتراك مع منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان.

دال - التقارير الواجبة بموجب معاهدات والالتزامات الدولية

٣٣- في عام ١٩٩٧، قدمت الحكومة الملكية لكمبوديا، بمساعدة المكتب، التقارير الواجبة بموجب ثلاثة اتفاقيات: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية حقوق الطفل.

٣٤- وللأسف، نظراً للصعوبات السياسية، والمرض، وطول غياب وزير العدل والأمين العام لوزارة العدل الذي يرأس اللجنة الوزارية المشتركة لتقديم التقارير الواجبة، لم تتمكن اللجنة في عام ١٩٩٨ من استعراض التقريرين الواجبين بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولما كانت الحكومة الجديدة ستعمل بكامل طاقتها في أوائل عام ١٩٩٩، فإن المكتب سيعمل مع المسؤولين الذين تم تعيينهم مؤخراً على استكمال التقريرين الأولين الواجبين بموجب هاتين الاتفاقيتين وسيساعد الحكومة على الاستعداد للنظر في عام ١٩٩٩ في التقريرين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل من جانب الهيئتين المعنيتين.

٣٥- وقامت اللجنة الوزارية الفرعية المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يقدم لها المكتب مساعدة ودعماً دائمين، بإعداد مشروع التقرير الأولي المتعلق بتنفيذ العهد وينتظر هذا المشروع حالياً العرض على اللجنة الوزارية المشتركة.

٣٦- ويواصل المكتب تقديم الدعم للأمانة الدائمة للجنة الوزارية المشتركة المعنية بتقديم التقارير الواجبة ويساعد في إعداد كتيب مصور عن اتفاقية مناهضة التعذيب، وسيوزع هذا الكتيب في عام ١٩٩٩ كجزء من الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية المشتركة لتدريب الموظفين المحليين على أحكام هذه الاتفاقية.

هاء - مساعدة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

٣٧- عملاً بولاية المكتب، التي تقضي بالعمل على تطوير المجتمع المدني وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية الحسنة النية، واصل المكتب في عام ١٩٩٨ برنامجه الموضوعي لتقديم الدعم والمساعدة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويتخذ هذا الدعم شكل منح مالية من الصندوق الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا، والتعريف بالقضايا الأساسية لحقوق الإنسان، والتدريب، وتوفير المستشارين لممارسات التنظيم والإدارة التي ترمي إلى تعزيز فرص بقاء هذه المنظمات غير الحكومية مدداً طويلة.

٣٨- وفي عام ١٩٩٨، قدم المكتب منحاً تزيد على ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٦ منظمة تعمل في مجال تعليم حقوق الإنسان لقطاعات مستهدفة من السكان وفي حماية حقوق المجموعات الضعيفة مثل النساء، والأطفال، والأقليات، والحقوق النقابية. ويتم تمويل البرنامج أعلاه عن طريق التبرعات المرصودة التي تقدمها وكالة "دانيدا" التابعة للحكومة الدانمركية إلى الصندوق الاستئماني (للاطلاع على بنود المبالغ المخصصة بموجب برنامج المنح أعلاه، انظر المرفق).

٣٩- ولتشجيع الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي، قدم المكتب منحاً إضافية تبلغ نحو ٠٠٠ ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم المكاتب الإقليمية والمحلية للمنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان المشتركة في تعليم حقوق الإنسان وأنشطة الرصد والتحقيق. وتعمل المكاتب الإقليمية لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان. وتسمح هذه المنح للمنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان بتوسيع نطاق عملها، واتصالاتها، وأنشطتها المتعلقة بالتعليم والرصد على كل من مستوى الاقليم والمركز والقرية. ويتم الحصول على معظم الأموال اللازمة لهذا البرنامج من التبرعات غير المرصودة للصندوق الاستئماني، رغم قيام هولندا في عام ١٩٩٨ بتقديم منحة بلغت ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا الغرض، وهي منحة قام مكتب خدمات البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارتها.

٤٠- وكانت مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكمبوديا ملحوظة على نطاق واسع، لا سيما المساهمة التي قدمتها هذا العام للعملية الانتخابية عن طريق برامج تأهيل الناخبين والجهود الواسعة النطاق التي بذلتها لمراقبة العملية الانتخابية. ويقدم المكتب، عن طريق برنامج الدعم الموصوف أعلاه، الذي يراقب تنفيذه على الدوام، مساهمة كبيرة في تطوير المجتمع المدني في كمبوديا.

القضايا المتعلقة بحقوق الأطفال

٤١- أعد المكتب المواصفات اللازمة للوظيفة المتعلقة بحقوق الأطفال التي سيتم إنشاؤها في العام القادم. وسينفذ هذا البرنامج، الذي يعتمد على اتفاقية حقوق الطفل، بالتعاون مع اليونيسيف، وسيركز على مكافحة الاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال، وإقامة نظام قضائي للأحداث في كمبوديا.

تقييم لجان العمل الإقليمية التابعة للمنظمات غير الحكومية

٤٢- قام المكتب، طوال السنتين الماضيتين، بتشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية المختلفة العاملة في الأقاليم على التعاون عند التحقيق في الحالات المعقدة لانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها والتدخل فيها، وعند تقديم المساعدة لضحايا هذه الانتهاكات. وشرع المكتب في السنة الماضية في تقييم عمل لجان العمل الإقليمية.

٤٣- وقام المكتب بزيارة تسعة أقاليم. وعموماً، كان التعاون بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بمعالجة الحالات المعقدة جيداً. وكانت المشكلة الرئيسية التي وُجدت هي اختلاف النماذج المستخدمة لتقديم التقارير وأمكن حل هذه المشكلة بالاتفاق على استخدام نموذج موحد في جميع الأقاليم.

واو - البرامج التعليمية والتدريبية وإعداد هذه البرامج

التعليم والتدريب في المناطق التي كانت خاضعة للخمير الحمر

٤٤- تم في عام ١٩٩٨ التنفيذ الكامل لبرنامج تعليم حقوق الإنسان، الذي بدأ في عام ١٩٩٧ بناء على طلب الحكومة، في المناطق التي كانت خاضعة للخمير الحمر. وتم تعيين وتدريب الموظفين اللازمين لمكتبي بنوم مالاي وبايلين، وهما المقاطعتين الرئيسيتين للمناطق التي كانت خاضعة للخمير الحمر، قبل انتخابات تموز/يوليه مباشرة. وافتُتح المكتبان التابعان لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا على مستوى المقاطعتين رسمياً في أيلول/سبتمبر.

٤٥- وتقدم البرامج التي يضطلع بها المكتبان في بنوم مالاي وبايلين مجموعة متنوعة من المعلومات والتعليم المتعلقين بحقوق الإنسان إلى قطاعات مستهدفة من السكان - الشرطة، والعسكريين، والمعلمين، والرهبان، والعمد، والنساء، ومجموعات أخرى ضعيفة، في مناطق من كمبوديا لم تكن خاضعة فعلياً لولاية الحكومة الملكية لكمبوديا. ويشمل البرنامج توفير الأموال اللازمة للشركاء الحكوميين وغير الحكوميين للمكتب المشتركين في تعليم المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لتمكينهم من السفر إلى تلك المناطق لتنفيذ البرامج المتعلقة بالقانون وحقوق الإنسان على وجه السرعة. ويتم الحصول على الأموال اللازمة لهذه الجهود من صندوق خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

للمشاريع المتعلقة بمناطق النزاع السابقة. ومن المأمول فيه أن يتمكن من تنفيذ برامج مماثلة في الأقاليم التي كانت خاضعة للخمير الحمر والتي استكملت تصالحها مع الحكومة الآن وأصبحت مندمجة معها.

حقوق الشعوب الأصلية

٤٦- استمر طوال النصف الأول من عام ١٩٩٨ التعاون التقني مع اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بتنمية سكان المناطق الجبلية. وأعد المكتب بالتعاون مع منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، هي جمعية حقوق الإنسان والتنمية في كمبوديا التي تنظم حلقات تدريبية بدعم من الصندوق الاستئماني، برنامجاً دراسياً لحلقات عمل تستغرق ثلاثة أيام على مستوى المجتمع القروي وحلقات عمل تستغرق خمسة ايام على المستوى المؤسسي للمقاطعة من أجل مشروع العمل البحثي المعني بالحق في الأراضي في راتاناكيري.

٤٧- ويعد هذا المشروع التعليمي والتدريبي جزءاً من الجهود التعاونية الأوسع نطاقاً التي تبذلها السلطات الحكومية في مقاطعة راتاناكيري مع إدارة ملكية الأراضي الإقليمية، ومشروع إعادة الإسكان والإنعاش في كمبوديا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعض المنظمات غير الحكومية. ويهدف هذا المشروع إلى المحافظة على الأوضاع المعيشية والثقافية والبيئية لسكان المناطق الجبلية الأصليين في كمبوديا القابلين بشدة للتأثر.

القوات المسلحة الكمبودية الملكية

٤٨- كان تدريب القوات المسلحة الكمبودية الملكية في مجال حقوق الإنسان من المواضيع ذات الأولوية للمكتب طوال السنوات الثلاث الماضية. وفي عام ١٩٩٨، قدم المكتب هذا التدريب في خمسة أقاليم ومناطق إضافية بالمقارنة بعام ١٩٩٧، وتم تدريب ١٢ ضابطاً إضافياً على تعليم المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان فأصبح مجموع عدد المعلمين ٤٠ معلماً. وفي السنة الانتخابية، أي في عام ١٩٩٨، زاد التأكيد على دور القوات المسلحة في تعزيز الديمقراطية في كمبوديا بإضافة فرع جديد إلى البرنامج التدريبي بشأن الصلة بين حقوق الإنسان وحرية ونزاهة الانتخابات. وكما حدث في السنوات السابقة، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورات تستغرق يوماً واحداً بشأن القانون الإنساني الدولي بعد البرامج التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تستغرق ثلاثة أيام مباشرة. وشرع المكتب أيضاً في رفع مستوى البرنامج التدريبي ليشمل فروعاً أوسع نطاقاً لحقوق الطفل وحقوق المرأة.

٤٩- ومنذ بدء هذا البرنامج في عام ١٩٩٥، اجتاز نحو ٥٠٠ ١٢ ضابط وجندي تلك الدورات. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عقد المكتب، بالتعاون مع إدارة التدريب التابعة للقوات المسلحة الكمبودية الملكية، حلقة عمل استغرقت يومين لتقييم التدريب وتحسين العلاقة بين قادة المناطق العسكرية ومعلمي حقوق الإنسان.

قوات الدرك الملكية

٥٠- كما ذُكر في تقرير ١٩٩٧، قام المكتب بعد القتال الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٧ بوقف البرنامج التدريبي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الذي يقدمه لقوات الدرك الملكية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قرر المكتب استئناف التدريب لفترة تجريبية تبلغ ستة أشهر. وعقد المكتب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حلقة عمل استغرقت أربعة أيام أعاد فيها تدريب نفس أفراد الدرك الذين سبق تدريبهم كمعلمين لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٧. وعقد هؤلاء الأفراد لدى عودتهم إلى أقاليمهم ومقاطعاتهم حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان والقانون لقوات الدرك. ويقوم مدربون تابعون لثلاث منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان هي منظمة اليقظة، وجمعية حقوق الإنسان والتنمية في كمبوديا، والرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، سبق تدريبهم بالمكتب أيضاً، بمساعدة معلمي حقوق الإنسان التابعين لقوات الدرك الملكية.

٥١- وقام المكتب قبل استئناف التدريب بقوات الدرك برفع مستوى البرنامج التدريبي الذي وضعه في عام ١٩٩٧. ويشمل البرنامج الآن فروعاً لحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وقانون كمبودي صدر مؤخراً هو قانون النظام العام للعاملين العسكريين في القوات المسلحة الكمبودية الملكية. ويتضمن البرنامج أيضاً موضوعاً دولياً تقليدياً ترجمه المكتب إلى لغة الخمير هو المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

الشرطة

٥٢- بدأ تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال حقوق الإنسان في أوائل عام ١٩٩٥، ولا يزال هذا التدريب قائماً حتى الآن. وبناء على التدريب الذي يقدمه المكتب والبرنامج الذي وضعه المكتب أيضا، عقدت ثلاث منظمات غير حكومية هي جمعية حقوق الإنسان والتنمية في كمبوديا، والرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، ومنظمة اليقظة المئات من حلقات العمل المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون التي تستغرق خمسة أيام والتي يشارك في كل منها نحو ٤٠ من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٥٣- وكما حدث بالنسبة لتدريب القوات المسلحة الكمبودية الملكية وقوات الدرك الملكي، سيرفع المكتب مستوى هذا البرنامج التدريبي بإضافة فروع جديدة بشأن حقوق الطفل وحقوق المرأة وكذلك بشأن القوانين الكمبودية ذات الصلة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥٤- ووضع المكتب في عام ١٩٩٨ الصيغة النهائية لدليل الجيب المتعلق بالشرطة. وينص الدليل بالتفصيل على الواجبات والمسؤوليات الأساسية للشرطة طبقاً للقانون الكمبودي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتناول التقرير المبادئ المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية، والتحقيق والتفتيش، والقبض، والاستجواب، واحتجاز المشتبه فيهم.

ويتضمن الدليل أيضاً نظرة شاملة للنظام القضائي في كمبوديا. وسيتم في أوائل عام ١٩٩٩ طبع وتوزيع الآلاف من نسخ هذا الدليل على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في جميع أرجاء كمبوديا.

تدريب موظفي السجون في مجال حقوق الإنسان

٥٥- يقدم المكتب الدعم لمشروع مساعدة القضاء الجنائي في كمبوديا عن طريق تدريب موظفي السجون، وهو مشروع تموله مؤسسة المعونة الأسترالية. وعقد المكتب أربع دورات تدريبية لموظفي السجون بشأن حقوق الإنسان والمعايير النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وتم إجمالاً تدريب ١٢٣ من موظفي السجون، من بينهم معظم المديرين ونواب المديرين بالسجون الإقليمية والمحلية.

التدريب في مجال حقوق الإنسان والقضاء على الاختطاف والاتجار بالأشخاص واستغلالهم

٥٦- وضع المكتب في عام ١٩٩٨ برنامجاً تدريبياً لحقوق الإنسان والقضاء على الاختطاف والاتجار بالأشخاص واستغلالهم. وسيُستخدم البرنامج في التدريب الذي ستقدمه المكاتب الإقليمية لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المحلية للقرويين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قام المكتب بتدريب المدربين التابعين لمنظمة غير حكومية محلية، هي منظمة التنمية الزراعية والديمقراطية الريفية في كمبوديا، على استخدام البرنامج، وشرعت هذه المنظمة في استخدامه فعلاً.

تدريب الرهبان البوذيين في مجال حقوق الإنسان

٥٧- واصل المكتب في عام ١٩٩٨ تقديم الدعم لتدريب الرهبان البوذيين في مجال حقوق الإنسان. وقامت منظمة غير حكومية محلية، هي جمعية الخمير البوذيين، بتنسيق هذا التدريب في جميع المقاطعات. وفي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ساعد المكتب في وضع برنامج تدريبي لتدريب الرهبان المعلمين على تدريب رهبان آخرين على الترابط بين البوذية وحقوق الإنسان. وتم في عام ١٩٩٨ تدريب نحو ٣ ٠٠٠ راهب. وقدم الصندوق الاستئماني منحة لدعم هذا التدريب كما قدم منحة لمنظمة غير حكومية، هي المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان، لوضع برنامج تدريبي لحقوق الإنسان للمدارس البوذية.

التدريب في مجال حقوق الأقليات

٥٨- في عام ١٩٩٨، وبدعم مالي ومساعدة تقنية متواصلين من المكتب قامت منظمتان غير حكوميتين من المنظمات المحلية، هما رابطة أقلية الخمير الشام الإسلامية لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة الكروم الكمبوتشية لحقوق الإنسان والتنمية، بتدريب ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من السكان الأصليين الشام ومئات من السكان المنتمين الى

أصل فييتنامي في مجال حقوق الإنسان في عدة مقاطعات وفي بنوم بنه. وتضمن كل تدريب حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام استخدم فيها البرنامج التدريبي الذي وضعه المكتب في عام ١٩٩٦.

التدريب في مجال عدم التمييز بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

٥٩- واصل المكتب في عام ١٩٩٨ تقديم الدعم المالي لبرنامج عدم التمييز بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وقام المكتب في عام ١٩٩٦ بتدريب منظمة غير حكومية محلية، هي بعثة التحالف الكمبودي الكريم، على القيام بهذا التدريب باستخدام البرنامج التدريبي الذي وضعه المكتب. ويستهدف هذا التدريب العاملين بالمستشفيات والعيادات الطبية، وتم في عام ١٩٩٨ تدريب ما يزيد على ٣٠٠ شخص.

التدريب في مجال الحقوق النقابية

٦٠- وضع المكتب في أوائل عام ١٩٩٨ النص النهائي للبرنامج التدريبي المتعلق بالحقوق النقابية. وقام المكتب باستخدام هذا البرنامج لتدريب مدربين تابعين لمنظمة غير حكومية محلية هي منظمة العمل الكمبودية. وقامت هذه المنظمة بدورها باستخدام البرنامج التدريبي لتدريب العاملين على القوانين الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك قانون العمل الكمبودي والمعايير الدولية لتعزيز وحماية الحقوق النقابية.

٦١- ويركز البرنامج التدريبي المتعلق بالحقوق النقابية أيضاً على الإجراءات اللازمة لإنشاء نقابات عمال حرة ومستقلة ويتضمن نصوصاً نموذجية للنظام الأساسي لنقابات العمال واللوائح الجانبية اللازمة له. وتساعد المنظمة العمال من مصانع مختلفة على تشكيل نقابات عمال حرة ومستقلة وقدم المكتب التمويل اللازم لها للتدريب ولتعيين محام لتمثيل العمال. ويعمل المكتب حالياً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تنظيم حلقات تدريبية للحقوق النقابية في عام ١٩٩٩ لمفتشي العمل الحكوميين.

التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون، والديمقراطية، وحرية ونزاهة الانتخابات

٦٢- وضع المكتب في أوائل عام ١٩٩٨ برنامجاً تدريبياً لتدريب المواطنين الكمبوديين في مجال حقوق الإنسان بوجه عام. ويشمل هذا البرنامج سيادة القانون، والقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، وأركان الديمقراطية الحقيقية، وحقوق الإنسان وحرية ونزاهة الانتخابات، وكيفية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات. وعقد المكتب ثلاث حلقات عمل مدة كل منها خمسة ايام لتدريب المدربين من ثلاث منظمات غير حكومية محلية هي رابطة الخمير الكروم الكمبوتشية لحقوق الإنسان والتنمية، والمنظمة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة حماية حقوق الإنسان والتنمية الريفية. وعقدت هذه المنظمات العديد من حلقات العمل التي تستغرق خمسة أيام في غضون الفترة الانتخابية للتدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون، والديمقراطية، وحرية ونزاهة الانتخابات.

٦٣- وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، وضع المكتب الخطوط النهائية لبرنامج تدريبي يتعلق بحقوق الإنسان المتصلة مباشرة بتعزيز وحماية الديمقراطية الحقيقية وحرية ونزاهة الانتخابات. واستخدم مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا والمكاتب الإقليمية هذا البرنامج للقيام، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية الوطنية، بعقد حلقة تدريبية تستغرق يوماً واحداً لما يزيد على ١ ٠٠٠ من موظفي الانتخابات الإقليميين والمحليين قبل انتخابات عام ١٩٩٨. وأُدرج هذا البرنامج أيضاً في برامج التدريب القائمة عموما لحقوق الإنسان والمتعلقة بتدريب المنظمات غير الحكومية المحلية والقوات المسلحة الكمبودية الملكية على حقوق الإنسان.

تقييم نوعية البرامج التدريبية التي يقدم مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا المساعدة والدعم لها

٦٤- تنفذ الأغلبية العظمى من البرامج التدريبية عن طريق مدربي/معلمي حقوق الإنسان التابعين للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية الذين يقوم المكتب بتدريبهم. وتتلقى معظم هذه المنظمات والمؤسسات دعماً مالياً من الصندوق الاستئماني. ولتقييم هذه البرامج التدريبية، يراقب موظفو مكتب كمبوديا ومكاتبه الإقليمية الدورات التدريبية لدى انعقادها ويقدمون المشورة لرفع نوعية التدريب.

زاي - المعلومات والوثائق

٦٥- لا يزال مكتب كمبوديا المنتج والموزع الرئيسي للمواد المتعلقة بحقوق الإنسان. وتشمل هذه المواد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والمذكرات والتقارير الانتخابية التي وضعها الممثل الخاص، والقوانين المحلية ذات الصلة، والبرامج التدريبية، والملصقات المتعلقة بحرية ونزاهة الانتخابات. وفي عام ١٩٩٨، قام المكتب بطبع وتوزيع نحو ٨٠ ٠٠٠ وثيقة متعلقة بحقوق الإنسان ونحو ٢٠٠ ٠٠٠ ملصق بشأن حرية ونزاهة الانتخابات. وأرسلت هذه المواد إلى عدة جهات منها مجلس الوزراء؛ والوزارات؛ والمحاكم؛ والشرطة الوطنية؛ والمسؤولين بالشرطة؛ والقوات المسلحة الكمبودية الملكية؛ وقوات الدرك الملكية؛ ومدرسة الإدارة الملكية؛ وكلية الحقوق؛ والمستشفيات؛ والرهبان؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والجمهور بوجه عام.

الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٦٦- تمهيداً للاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعدت إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة فيلماً بعنوان "لكل شخص في كل مكان: إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". ويتضمن هذا الفيلم، بجانب الخطوات التاريخية التي اتخذت في نيويورك وباريس في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨، تغطية واسعة النطاق للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لمساعدة حكومة وشعب كمبوديا على تحقيق الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي، بما في ذلك تغطية للزيارة التي قامت بها المفوضة السامية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والعمل الذي يقوم به الممثل الخاص.

٦٧- وقام مكتب كمبوديا بترجمة حوار الفيلم إلى لغة الخمير وأضاف تسجيلاً صوتياً بهذه اللغة إلى الفيلم. وبمساعدة ودعم من اللجنة الحكومية الكمبودية لحقوق الإنسان، أذيع هذا الفيلم بالتلفزيون الوطني في مساء يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وستوزع نسخ من الفيلم الذي يحمل تسجيلاً بلغة الخمير على نطاق واسع في جميع أرجاء كمبوديا عن طريق شرائط الفيديو.

٦٨- وبناء على اقتراح المكتب، أعقبت هذا الفيلم الذي يستغرق نصف ساعة حلقة مناقشة دامت ساعة واحدة اشترك فيها ممثلان للجنة الكمبودية لحقوق الإنسان وممثلان من المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان وناقشت هذه الحلقة أولويات حقوق الإنسان في كمبوديا في السنوات القادمة. وتضمنت المواضيع التي نوقشت مشكلة الإفلات من العقاب، وضرورة محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم التمييز والمساواة أمام القانون، والعنف المنزلي ضد المرأة، والاستغلال الجنسي والاتجار بالأشخاص، والتمييز بين الجنسين في حصول النساء والفتيات على التعليم.

٦٩- وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل الخاص، نظم المكتب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر حفل استقبال للحكومة والمنظمات غير الحكومية ورؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا وأعضاء السلك الدبلوماسي. وتليت بيانات من الأمين العام والمفوضة السامية بمناسبة يوم حقوق الإنسان كما تليت مقتطفات من ملاحظات برنامج مدير الأمم المتحدة الإنمائي. وألقى كل من رئيس الدولة بالنيابة ورئيس الجمعية الوطنية، الأمير نورودوم راماريد، ورئيس الوزراء، هون سن، كلمة يؤكد فيها من جديد التزام الحكومة المشكلة مؤخراً بالعمل تجاه تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي اليوم التالي، أذيع هذا الحدث على جميع محطات التلفزيون الخاصة والعامة.

٧٠- ونظمت المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان احتفالات بيوم حقوق الإنسان في الأقاليم.

حاء - الرصد وأنشطة الحماية

٧١- استمر في عام ١٩٩٨ الرصد الدقيق لانتهاكات حقوق الإنسان مع تركيز الجهود على التحقيقات المتعلقة بعدد كبير من البلاغات الواردة بشأن الانتهاكات التي وقعت في أعقاب انقلاب تموز/يوليه ١٩٩٧ وأعمال التخويف والعنف التي وقعت في الأشهر التالية إلى حين إجراء الانتخابات في تموز/يوليه ١٩٩٨ وبعد إجراء هذه الانتخابات. وساعد المكتب في إعداد المذكرة الثانية المقدمة من الممثل الخاص إلى الحكومة الملكية لكمبوديا بشأن حوادث الإعدام بلا محاكمة، والتعذيب، وغير ذلك من الانتهاكات التي وقعت بعد انقلاب عام ١٩٩٧ والتي استمرت حتى أيار/مايو ١٩٩٨، وهو التاريخ الذي بلغ فيه مجموع ما سجله المكتب وقام بالتحقيق فيه وتقديم بيانات عنه نحو ٨٠ حادثاً للقتل وأكثر من ٢٠ حادثاً للاختفاء منذ تموز/يوليه ١٩٩٧. واستكملت المذكرة الثانية بتقديم معلومات عن ٤٢ حادثاً للقتل و٧ حوادث للاختفاء وقدم الممثل الخاص المذكرة إلى الحكومة في منتصف شهر أيار/مايو.

٧٢- واتسع نطاق وحدة الرصد في أواخر أيار/مايو بإنشاء ستة أفرقة متنقلة للرصد وإضافة محللين لتقييم الادعاءات المتعلقة بالتخويف والعنف القائمين على أسباب سياسية والمتصلة بالعملية الانتخابية والتحقيق فيها. وقامت هذه الأفرقة بتغطية معظم أقاليم البلد باستثناء الإقليم الشمالي الشرقي. وإجمالاً، سجلت هذه الأفرقة في الأسابيع السابقة للانتخابات ما يزيد على ٤٠٠ ادعاء للتخويف والعنف، منها ٤٩ ادعاء بارتكاب جرائم قتل. ومن بين هذه الادعاءات، رأت الأفرقة أن ١٤٠ ادعاء يستحق البحث وقامت بالتالي بالتحقيق في هذه الادعاءات. وتأكدت في نهاية الأمر صحة نحو ٩٠ ادعاء. وتبين أن ٢٢ جريمة من جرائم القتل التي يبلغ مجموعها ٤٩ جريمة ترجع إلى أسباب سياسية أو تجمع بين عناصر سياسية وشخصية. ويشمل هذا العدد قتل ١١ شخصاً في المعقل السابق للخمير الحمر في آن لونغ فينغ في يوم الانتخابات.

٧٣- وبعد التصويت مباشرة، انتقل تركيز الأفرقة المتنقلة والمحللين إلى مراقبة الأعداد الكبيرة من الحركيين التابعين للمعارضة الذين كانوا يغادرون عندئذ ديارهم خوفاً من الأعمال الانتقامية. وفي أواخر آب/أغسطس، أعيد توزيع جميع الأفرقة المتنقلة عدا فريقاً واحداً إلى بنوم بنه بسبب اشتداد مظاهرات المعارضة والتنبؤ بانهيار الحكومة. وبقي الفريق الأخير في سيم ريب حتى أيلول/ سبتمبر. وعندما تدخلت قوات الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر لوضع حد للمظاهرات، كانت أفرقة الرصد، ومعها موظفين آخرين من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا وموظفين من الأمم المتحدة، حاضرة لتسجيل التجاوزات مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالجانب الوقائي لوجودها في حالات المواجهة.

٧٤- واستمر الرصد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر لإمكان التحقيق في العدد الكبير من حالات الاختفاء والقتل التي سُجلت خلال فترة المظاهرات. وترد نتائج جميع التحقيقات في سبعة تقارير مرحلية صدرت خلال فترة الانتخابات وقُدِّم التقرير الأخير إلى الحكومة ونُشر أيضاً في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقام المكتب أيضاً خلال فترة المظاهرات بإصدار ست بيانات صحفية بشأن الانتهاكات التي سجلتها الوحدة وقامت بالتحقيق فيها.

طاء - شبكة المكاتب الإقليمية

٧٥- تشمل أنشطة مكتب كمبوديا التي وافقت عليها الحكومة في عام ١٩٩٣ إنشاء مكاتب إقليمية بهدف تعزيز أنشطة حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي وضمان التنفيذ الموحد لبرنامج المكتب في جميع أرجاء البلد.

٧٦- وتشمل الأنشطة الرئيسية للمكاتب الإقليمية ما يلي: (أ) رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان؛ و(ب) تيسير البرامج التدريبية للعسكريين، والشرطة، والسلطات المحلية الأخرى؛ و(ج) الإبقاء على اتصال منتظم مع السلطات المحلية، والعسكريين، والشرطة، وموظفي السجون، والمنظمات غير الحكومية؛ و(د) رصد حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في السجون؛ و(هـ) عقد مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان والعمل على بناء قدرة هذه المنظمات؛ و(و) التحقيق في الحالات الفردية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

٧٧- وافتتح المكتب مكاتبه الإقليمية الثلاثة الأولى في باتامبانغ وكومبونغ شام، وسيم ريب في أوائل عام ١٩٩٥. وفي بداية عام ١٩٩٧، افتتح ثلاثة مكاتب أخرى في كامبوت، وكومبونغ شهنانغ، وبري فينغ. ومنذ أواخر عام ١٩٩٧، زُوِّد كل مكتب إقليمي بموظف محلي كمبودي لحقوق الإنسان، ومساعد له، ومستشار من متطوعي الأمم المتحدة. ووضعت مؤخراً مواصفات جديدة لكل من الوظائف الثلاث المتعلقة بموظف حقوق الإنسان المحلي والمساعد والمستشار لزيادة اتفاقها مع الواقع الراهن.

٧٨- وفي منتصف عام ١٩٩٨، قام المكتب بمراجعة داخلية لمهام وتركيب شبكة المكاتب الإقليمية. واستنتج أنه ينبغي أن تواصل المكاتب الإقليمية الستة القائمة العمل في الوقت الحالي، مع تقييم الفائدة من استمرارها في المستقبل على فترات متقطعة. وعدم الشروع في توسيع هذه الشبكة حالياً. واتُّفق على استمرار الاحتياج إلى مستشارين لحقوق الإنسان من متطوعي الأمم المتحدة ولكن مع زيادة التأكيد على دورهم في بناء القدرة لكل من موظفي المكاتب الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وتبين من المراجعة الاحتياج إلى المزيد من الاتصال والتبادل بين المكاتب الإقليمية ومكتب بنوم بنه ويجري حالياً التخطيط لوضع برنامج للتبادل. واتُفق أيضاً على ضرورة إجراء لقاءات مع المنظمات غير الحكومية على المستويين المحلي والمركزي لمعرفة ما تتوقعه من الشبكة وكيفية تطوير العلاقة معها.

٧٩- وفي الفترة الانتخابية لعام ١٩٩٨، عقدت المكاتب الإقليمية حلقات تدريبية بشأن الديمقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات للجان الانتخابية الإقليمية والقروية ولأعضاء الأحزاب السياسية المختلفة. وعملت المكاتب الإقليمية كجهات وصل محايدة للمناقشة بين المراقبين الدوليين والمحليين، والمسؤولين الانتخابيين، والسلطات المحلية وغيرهم بشأن الجوانب القانونية للانتخابات والمشاكل المتصلة بالتحضير للانتخابات.

المرفق

المنح المقدمة إلى مشاريع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨

(بالإضافة إلى البرامج المتعلقة بدعم المكاتب المحلية للمنظمات غير الحكومية)

اسم المنظمة	المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان	تدريب المدرسين على منهجية تعليم حقوق الإنسان	٣٤ ٠٠٠
رابطة التنمية الزراعية والديمقراطية الريفية في كمبوديا	تقديم المساعدة لمعالجة قضية الاتجار بالأطفال	٦ ٠٠٠
مركز المعلومات في كمبوديا	البحث عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأقليات الفييتنامية والصينية	١٢ ٠٠٠
المركز الكمبودي لحماية حقوق الأطفال	التحقيق في حالات الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال وتدريب المسؤولين المحليين	٢٠ ٠٠٠
نقطة الماء	تدريب المسؤولين المحليين في نياك لوينغ في مجال حقوق الطفل والاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال	٥ ٠٠٠
رابطة الخمير للشباب	محو أمية الخمير وتدريب السجناء بالسجون من فئة T.5 على حقوق الإنسان	١٠ ٠٠٠
رابطة المعونة القانونية لكمبوديا	تطبيق نظام إعادة النظر القضائي تلقائياً على الأطفال والشباب المودعين في مراكز إعادة التأهيل	٢٦ ٠٠٠
رابطة الخمير الكروم الكمبوتشية لحقوق الإنسان والتنمية	التدريب في مجال حقوق الأقليات في بنوم بنه ومقاطعة كاندال	١٠ ٥٠٠
رابطة أقلية الخمير الشام الإسلامية لحقوق الإنسان والتنمية	تدريب الشام في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات	١٥ ٠٠٠
منظمة العمل الكمبودية	تعزيز حقوق العمل وتقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات المتعلقة بهذه الحقوق	٢٠ ٠٠٠

اسم المنظمة	المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
مركز النساء الكمبوديات في وقت الشدة	مكافحة ومنع إساءة المعاملة القائمة على الجنس في كمبوديا	٣٤ ٠٠٠
رابطة العمل من أجل النساء اللّاتي يتعرضن لظروف حرجة	توفير المأوى للفتيات غير البالغات من ضحايا الاستغلال الجنسي	٢٩ ٥٠٠
المنظمة الكمبودية لتنمية الأطفال والمعوقين	مساعدة ضحايا الاستغلال الجنسي من الشباب لإعادة اندماجهم في المجتمع	١٥ ٠٠٠
اللجنة المعنية بإساءة معاملة الأطفال في باتامبانغ	التحقيق في حالات إساءة معاملة الأطفال وبوجه خاص الاتجار بالأطفال	٢ ٠٠٠
مركز الخمير للتنمية الثقافية والفنون الشعبية	تعليم حقوق الإنسان عن طريق مسرح العرائس	١٢ ٠٠٠
مأمورية العمل الاجتماعي	تقديم المساعدة الطارئة لضحايا الاتجار بالجنس	٣ ٢٠٧
المجموع الكلي		٢٥٤ ٢٠٧

- - - - -